مؤكدا انة قد يضطر إلى استخدام أدواته الدستورية كممثل للأمة إن لم يعالج هذا الملف

هايف لوزير الداخلية : حاسب المسؤولين عن فشل « الجهاز المركزي»

■ الجهاز لا يقوم بدوره في رفع الظلم عن المستحقين من فئة «البدون»

محمد هايف

■ نشيد بتعاون الجراح بشكل جيد مع لجنة حقوق الإنسان ومحاربته الفساد في وزارته

طالب النائب محمد هايف رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك، ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بتصحيح الأوضاع في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

وقال هايف في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة إنه قد يضطر إلى استخدام أدواته الدستورية كممثل للأمة إن لم يعالج هذا الملف، مطالبًا وزير الداخلية بمحاسبة المسؤولين عن الجهاز لفشلهم في وضع حلول لقضية البدون أو المساهمة في تسهيل تقديم الخدمات لهم.

كما طالب نواب الأمة بعدم القبول باستمرار ملف البدون من دون حل عادل والعمل داخل مجلس الأمة على إنهاء هذا الملف باقصى سرعة.

وأوضح أن الجهاز لا يقوم بدوره في رفع الظلم عن المستحقين من فئة (البدون) وبالتالي يحتاج إلى تصويب لكي يقوم بدوره الرئيسي الذي انشئ الجهاز من اجله وهو حل قضية البدون وتسهيل حصولهم على الخدمات الاساسية.

وأشاد هايف بتعاون وزير الداخلية بشكل جيد مع لجنة حقوق الإنسان، ومحاربته الفساد في وزارته وإحالة عدد من الملفات التي توجد بها شبهة الاستيلاء على المال العام إلى النيابة العامة وعدد آخر للتحقيق الداخلي للتأكد من صحتها.

وقال إن الوزير الجراح وضع حدًا لظاهرة (الضربات الاستباقية) والتي يتم من خلالها القبض على أفراد دون الاستناد إلى أدلة دامغة ولكن بمجرد اشتباه تثبت النيابة العامة فيما بعد عدم صحته.

وتمنى هايف على الوزير عدم إنهاء قضية اتهام أحد البدون بمحاولة اغتيال رئيس الجهاز المركزي من دون محاسبة من قام بالاتهام وإسناد التهمة من دون دليل.

الغانم يستقبل رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا

الغانم مستقبلا السراج

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا فائز السراج وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء مناقشة جملة من القضايا والموضوعات التي تهم الجانبين إضافة إلى الأوضاع الراهنة في ليبيا الشقيقة وآخر مستجدات الأوضاع إقليميا ودوليا.

وحضر اللقاء رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب الدكتور عبدالكريم الكندري والنائب الدكتور خليل عبدالله أبل والنائب مبارك الحريص وسفير دولة الكويت لدى طرابلس مبارك العدواني

بشرط أن يثبت المتقدم لياقته الصحية

عسكر يقترح قانونا يجيز إعادة ضباط الجيش المتقاعدين والمسرحين

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل المادة 39 من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شان الجيش لإعادة الضابط المستقيل أو المتقاعد أو المسرح لاسباب صحية إلى الخدمة في نفس رتبته وبذات راتبه السابق بشرط أن يثبت لياقته الصحية، والا يكون قد انقضى على تركه الخدمة أكثر من ثماني سنوات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

"مادة أولى": يستبدل بنص المادة (39) من القانون رقم 32 لسنة 1967 المشار إليه النص التالي:

" يجوز إعادة الضابط المستقيل أو المتقاعد أو المسرح لاسباب صحية إلى الخدمة في نفس رتبته وبذات راتبه السابق بشرط أن يثبت لياقته الصحية والا يكون قد انقضى على تركه الخدمة أكثر من ثماني سنوات"

عسكر العنزي

"مادة ثانية": يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

"مادة ثالثة": على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون.

وتضمت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

لما للمؤسسة العسكرية من اهمية قصوى واسند لها حماية البلد والحفاظ عليه وهي من اقدس الواجبات تجاه الوطن ونظرا إلى ان هناك الكثير من العسكريين الذين قدموا استقالاتهم أو تقاعدوا او تم تسريحهم لاسباب صحية أو لاسباب خاصة بهم لظروف معينة من الممكن زوالها في المستقبل بحيث يرغب البعض منهم العودة إلى الخدمة العسكرية مرة أخرى من اجل خدمة الوطن لذا اعد هذا الاقتراح الذي يوضح في مادته الأولى انه يجوز إعادة الضابط المستقيل أو المتقاعد او المسرح لاسباب صحية إلى الخدمة في نفس رتبته وبذات راتبه السابق بشرط أن يثبت لياقته الصحية والا يكون قد انقضى على تركه الخدمة بالجيش أكثر من ثماني سنوات

تستمع لآراء المختصين اليوم

«التشريعية» تواصل بحث دستورية استجواب رئيس الوزراء

■ عبدالله : اللجنة وجهت الدعوة للنائب المستجوب بثلاث طرق مختلفة وقررنا دعوته مرة اخرى

جانب من اجتماع التشريعية

واصلت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس النظر في تكليفها من قبل مجلس الأمة ببحث دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

وقال مقرر اللجنة النائب د.خليل عبدالله في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن اللجنة وجهت أمس الاول الدعوة للنائب المستجوب بثلاث طرق مختلفة عن طريق رسالة وجهت إلى منزله وثانية إلى مكتبه وثالثة عبر رسالة هاتفية من أجل الاستماع لرأيه وتضمينه في تقرير اللجنة.

وأضاف أن النائب لم يحضر اجتماع أمس كما لم يرد على أي من الرسائل التي أرسلتها اللجنة إليه مبينا أن اللجنة قررت دعوته مرة أخرى لحضور اجتماعها المقرر عقده يوم الإثنين المقبل.

وقال عبد الله إن اللجنة ستجتمع اليوم للاستماع لآراء بعض المختصين في الجانب القانوني والدستوري بشأن دستورية الاستجواب على أن تنتهي اللجنة من تقريرها قبل جلسة الثلاثاء المقبل بعد الاستماع للخبراء والنائب المستجوب إذا حضر إلى اللجنة.(

الفضالة يقترح نقل السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية

أعلن النائب يوسف الفضالة عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته:

تعاني المناطق السكنية من وجود مباني السفارات والقنصليات خلال ساعات العمل خصوصا تلك السفارات أو القنصليات التي لها عدد جاليات كبير داخل الكويت ما يسبب ازعاجا لدى قاطني المنطقة السكنية لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

نقل جميع السفارات والقنصليات خارج المناطق السكنية مع توفير مكان آخر لهم يتناسب مع طبيعتهم الدبلوماسية

يوسف الفضالة

بعد مسيرة حافلة بالعطاء

الكويت تفقد النائب السابق إسماعيل دشتي

فقدت الكويت النائب السابق إسماعيل علي حاجية دشتي بعد مسيرة حافلة بالعطاء في تمثيل الأمة وفي مجالي السياسة والاقتصاد.

ونال الفقيد عضوية مجلس الأمة في فصله التشريعي الرابع 1975، عن الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق).

وكان النائب الراحل مقررا للجنة الداخلية والدفاع في الفصل التشريعي الرابع وعضو لجنتي التشريعية والقانونية ومشروع إعداد الرد على الخطاب الأميري.

وخلال مسيرته البرلمانية شارك مع النواب في إقرار العديد من القوانين التي تهم المواطنين وتهيئة البيئة التشريعية التي ساهمت في البناء التشريعي للدولة، منها قانون رقم 13 لسنة 1976 بتنظيم اداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وقانون رقم 20 لسنة 1976 في شان قمع الغش في المعاملات التجارية، قانون رقم 58 لسنة 1976 بتنظيم حملات الحج، وقانون رقم 18 لسنة 1976 في شان تنظيم البيع بالأسعار المخفضة.

كما قدم العديد من الأسئلة والاقتراحات بقوانين ورغبة التي من شأنها معالجة قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية للمواطنين.

وأمضى الفقيد سنوات عمره في مؤسسة الموانئ في عمل دؤوب تسبقه فيها مبادئه في كل معاملاته، وترك بصمة كبيرة في مجال عمله وأثرا طيبا في نفوس كل من تعامل معه، وكان مثالا يحتذى للبرلماني الخلوق

وخلال مسيرته البرلمانية قدم المغفور له 9 أسئلة برلمانية تتعلق بالخدمات المفترض تقديمها للمواطنين من إسكان وصحة وتعليم وموارد الدولة الطبيعية

وقدم المغفور له إسماعيل علي دشتي 10 اقتراحات برغبة

وشارك النائب السابق في 3 اقتراحات بقوانين بإنشاء محكمة للقضاء الإداري وديوان للمظالم وتعديل مرتبات ومعاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين بالدولة

إسماعيل دشتي

أكد تسلم 9 أولويات حكومية بينها تعديل «إعادة تحديد الدوائر الانتخابية» وقانون الجامعات

الفضل : الحكومة لم تتقدم بأي نوع من الضرائب

■ «رؤية 2035» ليست موجودة ضمن الأولويات ولا أومن بمثل هذه الرؤى

■ الحكومة ليس لديها القدرة على تنفيذ مثل هذه المشاريع كتطوير الجزر أو غيرها

■ كوبونات البنزين لم تصلنا إلى الآن ومن المفترض أنها اعتمدت من الحكومة

أعضاء لجنة الأولويات

قال رئيس لجنة الأولويات البرلمانية النائب أحمد الفضل: تسلمنا أولويات الحكومة الجاهزة وهي تسعة مشاريع قوانين ومنها تعديل على قانون التأمين ونظام السجل العيني وقانون شركة الأمن والحراسة وتنظيم الاجتماعات والمواكب والتجمعات وتعديل على قانون السجون وتعديل إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة وقانون الجامعات الحكومية وتعديل مرسوم الخدمة المدنية بالإضافة إلى مشروع حق الاطلاع.

وقال الفضل في مؤتمر صحافي امس إن «الحكومة لم تتقدم بأي نوع من الضرائب باستثناء الضريبة على مشروبات الطاقة والتدخين».

وأشار الى ان «(رؤية 2035) ليست موجودة ضمن الأولويات، ولا اومن بمثل هذه الرؤى ولا بخطط طويلة الأجل»، لافتا الى ان «الحكومة ليس لديها القدرة على تنفيذ مثل هذه المشاريع كتطوير الجزر أو غيرها».

واضاف: «اتمنى ان يتفاعل النواب مع لجنة الأولويات لأنه لم يرسل سوى 15 نائبا اولوياتهم إلى اللجنة في دور الانعقاد الماضي».

من جهة ثانية، قال إن «كوبونات البنزين لم تصلنا إلى الآن ومن المفترض انها اعتمدت من الحكومة لكنها لم تحل إلينا».